



HAL
open science

Notes on Challenges of the Economic Security in the State of Kuwait

Riadh Ben Jelili

► **To cite this version:**

Riadh Ben Jelili. Notes on Challenges of the Economic Security in the State of Kuwait. 2010. hal-03840604

HAL Id: hal-03840604

<https://hal.science/hal-03840604v1>

Preprint submitted on 5 Nov 2022

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire **HAL**, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

مُلاحظات حول
تحديات الأمن الاقتصادي في دولة الكويت

د. رياض بن جليلي

API/WPS 1014

عنوان المراسلة:

د. رياض بن جليلي، المعهد العربي للتخطيط، ص.ب 5834 الصفاة 13059 الكويت،

تليفون: (965)24843130 ، فاكس: (965)24842935، البريد الإلكتروني: riadh@api.org.kw

ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في دولة الكويت

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً لمفهوم الأمن الإنساني، واستعراضاً لتحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، كما تطرق بإيجاز كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت مع التركيز على عنصري الثروة النفطية والأمن الغذائي.

Notes on Challenges of the Economic Security in the State of Kuwait

This paper provides a brief overview of the concept of human security, and a review of the challenges of human security in the Arab countries. It also exposes briefly the most important factors affecting the economic security of the State of Kuwait, with a focus on the elements related to the oil wealth and food security.

المحتويات

أولاً- مقدمة

ثانياً - مفهوم الأمن الإنساني

ثالثاً - تحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية

رابعاً - أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت: النفط والأمن الغذائي

خامساً - الخاتمة

المراجع

أولاً - مقدمة

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً لمفهوم الأمن الإنساني، واستعراضاً لتحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. وفي الجزء الثالث من الورقة، يتم التطرق بإيجاز كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت مع التركيز على عنصري الثروة النفطية والأمن الغذائي.

ثانياً - مفهوم الأمن الإنساني

مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم التي استحدثت في ضوء تطورات البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فأول من استعمل الأمن الإنساني كمفهوم ذو معنى خاص كان تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 حيث وقع تعريف الأمن الإنساني بالتححرر من الخوف والعوز. وقد قام التقرير بالتمييز بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي.

وتستند فكرة الأمن الإنساني أو البشري إلى أن تحقيق أمن الإنسان أو الفرد يجب أن يكون هو محور السياسة القومية والعالمية وبالتالي فإن أمن الأفراد هو أساس تحقيق الأمن العالمي. وبذلك تعتبر هذه الفكرة تحدياً للفكر التقليدي القائم على أن أمن الدولة هو المحور الرئيسي والأساس الذي تهدف أي سياسة أو ترتيبات أمنية إلى تحقيقه.

وقد تبنت العديد من المنظمات الدولية هذه الفكرة وجعلت مفهوم الأمن البشري ركيزة لأنشطتها، كما قامت بعض الدول بإتباع مبادرة كندا والنرويج في اعتمادها على هذا المفهوم كأحد ركائز سياستها الخارجية. ففي هذا السياق أسست اليابان سنة 1999 صندوقاً إنمائياً لضمان الأمن البشري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة⁽¹⁾ مما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمن البشري سنة 2001. وفي نفس السنة شرعت المفوضية، بقيادة ساداكو أوغاتا وأمارتيا سن، في صياغة توافق آراء جديدة بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وأقرت المفوضية في تقريرها الحادي في سنة 2003،

⁽¹⁾ Trust Fund for Human Security

المعنون "الأمن البشري الآن: حماية الناس وتمكينهم" بأن هذه التحديات أصبحت أكثر تعقيداً. وقد جاء في المحور الأول للتقرير تعريف الأمن البشري بأنه:

"حماية الجوهر الأساسي لكل حياة بشرية بسبل تعزز الحريات البشرية وتحقيق الذات. ويعني الأمن البشري حماية الحريات الأساسية التي هي جوهر الحياة. ويعنى حماية الأشخاص من التهديدات والأوضاع الخطيرة والمنتشرة. كما يعني الأمن البشري... إنشاء نظم سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية توفر معاً للأشخاص لبنات أسباب الرزق للبقاء على الحياة والكرامة".

ويقترح تايلر أوين (2004) ما يسميه التعريف المتدرج لمفهوم الأمن البشري:
"إن الأمن البشري هو حماية النواة الحية لكل البشر من المخاطر الحرجة والمضرة سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو غذائية أو شخصية أو سياسية".

ويتطلب تحقيق والنهوض بالأمن الإنساني مؤسسات قوية وثابتة. ومن بين هذه المؤسسات، تتطلع الحكومات بدور أولي إذ توفر نظاماً يستند إلى القواعد حيث تدعم العلاقات المجتمعية بعضها بعضاً وتسم بالانسجام والمسؤولية. وعندما تكون مؤسسات الحكومة ضعيفة أو مهددة، يدعو مفهوم الأمن الإنساني إلى معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف هذه كما يساهم في بلورة ردود مناسبة من حيث التوقيت ومحددة الهدف وفعالة تنمي من قدرة الحكومات والشعوب على التكيف. وفي هذا السياق، فإن الأمن الإنساني، من خلال معالجة الجوانب المتنوعة لانعدام الأمن والتركيز على الأدوار المناطة بالأفراد والجماعات والحكومات، يوفر إطاراً تحليلياً يسمح بإقامة عقد اجتماعي وشراكة حقيقية بين الحكومات والمواطنين تعتمد على ركائز للحماية والتمكين تدعم بعضها البعض.

في اتساق مع هذا التعريف للأمن الإنساني وبالاعتماد عليه، تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أهم التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في المنطقة العربية. وقد أوضح التقرير أن أمن المواطن العربي لا يهدده النزاعات والاضطرابات والحروب الأهلية وحسب، فمصادر التهديد تشمل أيضاً التدهور البيئي، والتمييز، والبطالة، والفقر، وطمس الحريات المرتبطة بالمعرفة والمشاركة السياسية. ولن تتمكن شعوب المنطقة العربية من تحقيق التقدم في مجال التنمية البشرية إلا إذا تمت معالجة هذه التهديدات بصورة شاملة

ومتكاملة. وفي هذا الصدد، يقدم مفهوم أمن الإنسان سبيلاً لإعادة توجيه السياسة التنموية نحو المجالات ذات التأثير الأكبر في رفاه الإنسان بمعنى قدرته على العيش بأمان وتحقيق قدراته الكامنة.

وتتمثل أولى مهام استراتيجية الأمن الإنساني في الدول العربية في التركيز على معالجة التهديدات الأنف ذكرها بالنسبة للمواطن العربي، وهي تهديدات تمثل تحديات حقيقية لأمن الدول المعنية. أما المهمة الثانية فتتمثل في تحديد الرؤية، بمعنى الثوابت والمبادئ والأهداف الجوهرية التي من شأنها أن تنهض بالأمن الإنساني وتبني سبيل المستقبل أمام المواطن العربي.

ولعله من المفيد الإشارة إلى الاختلافات القائمة بين الدول العربية من حيث الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية والتركيبة السكانية والمقومات الثقافية والاجتماعية وما لهذه الاختلافات من أثر كبير في رصد مقومات الأمن الإنساني ومحدداته الداخلية والخارجية. ولذلك نجد أن هناك خصائص محددة للأمن الإنساني لدولة الكويت، تتميز اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً عن الدول العربية الأخرى، وإن كانت تشترك مع عدد منها في بعض هذه الخصائص لأسباب وعوامل إقليمية وثقافية متعددة.

ثالثاً - تحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية

بالنظر إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة رغم محدوديتها، والحقائق رغم عدم دقتها والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر مباشرة في أمن المواطن العربي، يتبين ما يلي⁽²⁾:

- وجود اختلالات في تخصيص الموارد في المستويين الوطني والإقليمي غير محفزة لرفع مستوى الإنتاجية ومعطلة للتنمية وتحقيق رفاه المواطن على المدى البعيد. ومن أهم وأخطر تداعيات هذه الاختلالات، تفشي ظاهرة الفقر التي تعتبر انتهاكاً صريحاً لأمن الإنسان. ففي عقد الألفين، حوالي 40% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المتوسط يقعون تحت خط الفقر الدولي أي ما يوازي 2.7 دولار للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار، مقارنةً بحوالي 51% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

(2) لمزيد من التوضيحات انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، و علي عبدالقادر علي، 2010.

- تزايد لنسب البطالة وتراجعاً في مستويات الأجور الحقيقية، مما أثر سلباً في تحقيق قدرات المواطن الكامنة. وتوضح المعلومات المتاحة أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية، البالغ حوالي 14% من القوى العاملة لعام 2007، يمثّل أكثر من ضعف مستوى البطالة في العالم. كما بلغ متوسط معدل البطالة في أوساط الشباب في الدول العربية 30% من إجمالي القوى العاملة الشابة مقارنة بحوالي 14% للعالم، وبذلك تعتبر بطالة الشباب من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي في معظم الدول العربية.
- تخلي الدولة عن تأمين الحاجات الأساسية جراء سياسات التعديل الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المعتمدة من طرف معظم الدول العربية في غضون نهاية الثمانينات من القرن الماضي. وتفاوتت الدول العربية فيما يتعلق بتطور شبكات الأمان الاجتماعي النظامية، والتي تقدم الدعم المباشر ودعم ضروريات الحياة والتشغيل، من تلك التي تشابه الشبكات الاجتماعية في دول الرفاه المتقدمة، وهي دول الخليج النفطية، إلى تلك التي لا تزال تعتمد على الترتيبات التقليدية. وعموماً تعاني شبكات الأمان الاجتماعي النظامية في الدول العربية ذات الدخل المتوسط من نقص الحماية ضد المخاطر، وعدم المساواة بين الأفراد، ومحدودية التغطية، وضعف مستوى الاستفادة، وعدم كفاءة الإدارة وعدم استدامة التمويل.
- تعتبر الدولة المدنية التي تحكمها القوانين والقادرة على إعادة المجتمع للفعل السياسي والشأن العام الضامن الأفضل والأقوى لأمن الإنسان. أما في المنطقة العربية فإن الدول بعيدة عن الالتزام بهذا النموذج، الأمر الذي حال دون تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات الاجتماعية. فقد تناولت الدساتير العربية في مواد عديدة المبادئ العامة المتعلقة بالحقوق والحريات العامة للأفراد باعتبارها من المقومات الأساسية للمجتمع، إلا أن معظم تلك الدساتير أدرجت أسس وعناصر تقييد الحقوق والحريات العامة دون وضع ضوابط صارمة وآليات وطنية لمراقبة كيفية احترامها من قبل المؤسسات الرسمية التي يوكل إليها تنفيذ تلك القيود بإسم حماية الأمن القومي للدولة. ومن المعروف أن المواطن العربي يعاني من التفسير الواسع للقيود القانونية المفروضة على حقوقه وحرياته الأساسية وبالتالي من فقدان الأمن السياسي.

رابعاً – أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت: النفط والأمن الغذائي

يتميز الأمن على النطاق الوطني بعدة سمات هي بمثابة الخصائص المميزة لمفهومه ليصبح الأسلوب الأمثل لتأمين كيان الدولة، والمجتمع، والمواطن، والحفاظ على سلامة وسيادة الوطن واستمراره. تعبر هذه السمات عن الخصائص الإقليمية الجيوسياسية التي تجعل من الأمن الوطني نتاج للتفاعل بين مكوناته المحلية والإقليمية والدولية. فالعوامل المحلية تتعلق بحماية المجتمع والأفراد داخل المجتمع من التهديدات الداخلية المؤثرة في الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي تعارض مع المشروع الاجتماعي والثقافي والنظام السياسي القائم. أما العوامل الإقليمية فهي ذات الصلة بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى في الإقليم الذي تنتمي إليه (دول الجوار الجغرافي). وتعتبر العوامل الدولية عن العلاقات التي تربط الدولة بالحيط الدولي وعن طبيعة تحالفاتها مع الآخرين.

لذلك فإن مفهوم الأمن على النطاق الوطني يتجه إلى قواعد التكامل الإقليمي والدولي النابعة أصلاً من خصائص الإقليم الجغرافية السياسية⁽³⁾ من موقع، وظواهر جغرافية، وطبيعة أرض، ومجتمع، وموارد.

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشمال والغرب جمهورية العراق. وهي بحكم موقعها تعتبر منفذاً طبيعياً لشمال شرق الجزيرة العربية. وتمثل البيئة الصحراوية في الكويت ما لا يقل عن 90% من إجمالي مساحة البلاد التي تبلغ حوالي 18 ألف كيلومتر مربع. فجغرافياً دولة الكويت مثلها مثل دول الخليج العربية، تتسم بخاصيتين طبيعيتين، وهما الثروة النفطية وقلة الأراضي الزراعية.

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على أهم احتياطات مثبتة للنفط (أنظر جدول 1). وقد كان لذلك تأثير إيجابي وسلب في نفس الوقت على الأمن الإنساني بالمنطقة ككل وبالكويت بالخصوص.

⁽³⁾ يقع التمييز عادة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك، بحيث تعنى الأولى بتحليل البيئة الجغرافية للدولة وتقديم كل المعطيات الموضوعية، أما الجيوبوليتك فتتركز على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالها في مجال السياسة الدولية، أي أن الجيوبوليتك ميدانها البيئة الدولية من حيث الموارد والثروات والمجالات الحيوية التي تشكل عناصر أساسية لقوة الدولة واستمرارية وجودها كطرف فاعل في البيئة الإقليمية أو الدولية المحيطة بها.

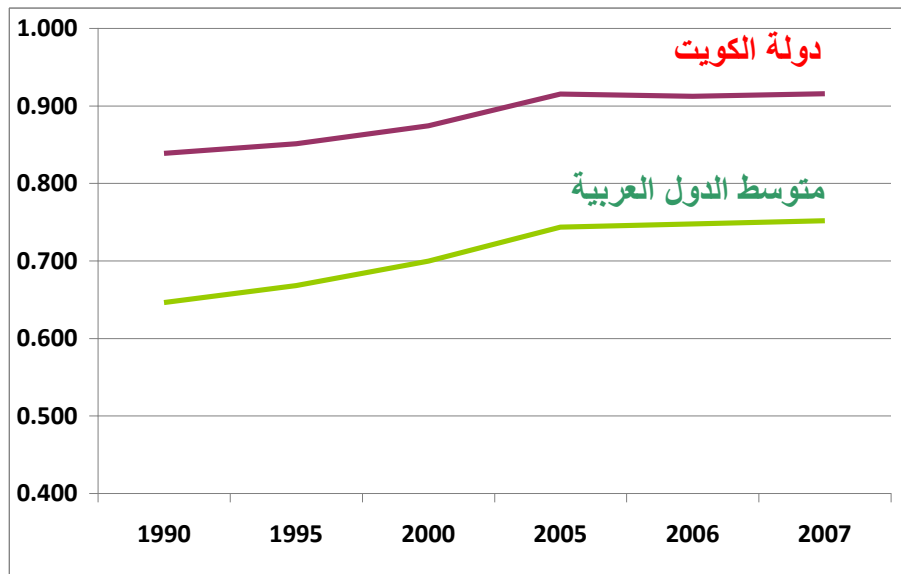
جدول (1): احتياطات النفط، نهاية سنة 2008

| البلد | احتياطات (ألف مليون برميل) | الحصة من مجموع احتياطات العالم (نسبة مئوية) | نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (السنوات) |
|------------------------|-------------------------------|--|---|
| السعودية | 264.1 | 21 | 66.5 |
| إيران | 137.6 | 10.9 | 86.9 |
| العراق | 115 | 9.1 | أكثر من 100 |
| الكويت | 101.5 | 8.1 | 99.6 |
| الإمارات | 97.8 | 7.8 | 89.7 |
| مجموع دول الشرق الأوسط | 754.1 | 59.9 | 78.6 |

المصدر: British Petroleum, 2009 .

وأكثر المنافع جلاء هو الرخاء المادي . فقد تمكّنت كل دول الخليج العربية وعلى رأسهم دولة الكويت من المحافظة على مستويات متقدمة من التنمية البشرية . وأوضح مؤشر التنمية البشرية، منذ إنشائه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، أن الكويت تقع في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (أنظر شكل 1) . فقد بلغ دليل التنمية البشرية الخاص بالكويت 0.916 سنة 2007، وجاء ترتيبها 31 من أصل 182 بلداً للعام نفسه .

شكل (1): اتجاهات مؤشر التنمية البشرية



إلا أن للثروة النفطية تداعيات كبيرة على أمن المنطقة ككل من حيث أهميتها الجيوبوليتيكية. ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية⁽⁴⁾ تحت عنوان "الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول"⁽⁵⁾ أن تشهد السنوات الخمس عشرة القادمة صراعاً محتماً على الطاقة نظراً لتغير موازين القوى العالمية ولاعتماد كثير من الدول في صعودها على القوى الاقتصادية، ومن ثم فإنها تحتاج لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

ويشير التقرير إلى أنه بقدوم عام 2025، سيكون العالم في منتصف مرحلة التحول في كل أشكال الطاقة ومصادرها، وأن الدول المنتجة للطاقة خارج منظمة الأوبك لن تظل قادرة على توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة، ولكن دولاً ستة فقط هي السعودية، وإيران، والكويت، والإمارات، والعراق، وروسيا، من المرجح أن توفر حوالي 40% من الاحتياجات النفطية خلال عام 2025 (National Intelligence Council, 2008).

وفي محاولة لدراسة العلاقة بين النفط والصراع الدولي ودفع الدول المتنافسة على موارد الطاقة في العالم لتبني سياسات تدخلية والانخراط في صراعات خارجية، نشرت دورية "رؤى استراتيجية" تحليلاً تحت عنوان "النفط والصراع: جاذبية قاتلة؟ العلاقة الارتباطية بين النفط والصراع" كته جيمس ماكينلي (McGinley, 2009). سعى كاتب الورقة إلى تقييم فرضية أن وفرة الاحتياطات النفطية قد تكون دافعا لصراع عسكري، أو أن ندرة تلك الاحتياطات هي أحد العوامل المشجعة على المشاركة في صراعات عسكرية خارجية. فحاول اختبار الافتراض "هل من علاقة ترابطية بين النفط والصراع العسكري والاستقرار السياسي" بالنسبة لأربع فئات أساسية هي: الدول التي تشهد صراعات عسكرية داخل حدودها؛ الدول التي تشارك في صراعات عسكرية خارج حدودها؛ أكبر دول ذات احتياطات نفطية؛ أكبر دول مستوردة للنفط. وخلص ماكينلي بالاعتماد على منهجية إحصائية إلى عدم وجود مؤشرات إحصائية ترابطية تثبت العلاقة بين امتلاك مورد النفط والصراع العسكري، ولكنه وجد علاقة سلبية بين كثافة الصراعات والاستقرار السياسي. كما أكدت الدراسة أن الدول ذات الوفرة النفطية أو التي تعاني نقصاً في ذلك المورد الاستراتيجي تكون هدفاً أو مشاركاً في صراع عسكري. فأربع دول من سبع عشرة دولة ذات إنتاج مرتفع من النفط شهدت صراعات داخلية في عام 2007، وثلاث دول أخرى تشارك في صراعات عسكرية خارجية. وبالنسبة لأكبر خمس عشرة دولة مستوردة للنفط، فإن ثلاث دول تستضيف صراعات عسكرية، وست دول أخرى تشارك في

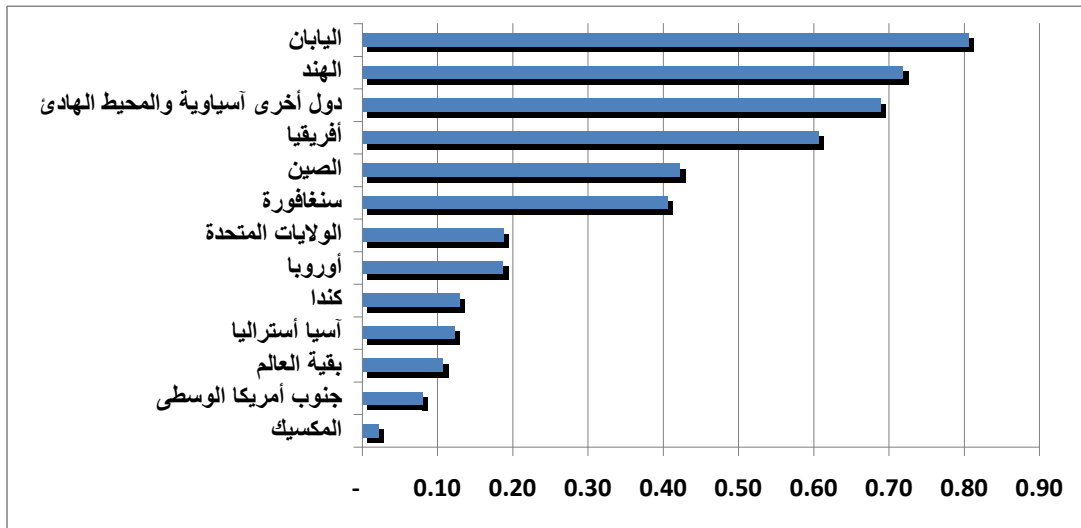
(4) National Intelligence Council
(5) Global Trends 2025: A Transformed World

صراع عسكري خارجي. كما يشير كاتب البحث أنه قد تكون هناك مؤشرات أخرى تؤكد العلاقة بين النفط والصراع الدولي لم تتطرق لها دراسته.

وتشير دراسة حديثة نشرتها مؤسسة "راند"⁽⁶⁾ (Crane, et al., 2008) صدرت في عام 2008 إلى أن تكلفة حربي الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (حربي العراق 1991 و 2003) كانت ترليون دولار، وتقدر الدراسة أن أمن الطاقة يشكل ما بين 60 و 70% من الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق سنوياً ما بين 29 و 75 مليار دولار بأسعار عام 2009 على تعزيز أمن النفط في منطقة الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بنصيب منطقة الخليج من الواردات الجمالية للنفط (أنظر شكل 2) فهو يبلغ في عام 2008 حوالي 81% بالنسبة لليابان و19% لأوروبا الغربية (نسبة في تقلص) و19% للولايات المتحدة الأمريكية (نسبة في تزايد). وهذه التبعية قد يكون لها تأثير كبير على الطريقة التي يحدد بها الغرب أولوياته في مجال الأمن والإجراءات التي سيتخذها إذا ما كانت مصلحته في هذا المجال مهددة.

شكل (2): نصيب الشرق الأوسط من الواردات الجمالية لدول العالم، عام 2008



⁽⁶⁾ Research And Development (RAND).

وبالإضافة إلى الاعتبارات السابق ذكرها، فهناك مخاطر أخرى تهدد الأمن الإنساني وهي كذلك مرتبطة بالثروة النفطية. إنه من المعلوم أن عدم التنوع في هيكل الإنتاج الاقتصادي يمكن أن يمثل خطراً على استقرار الأمن الاقتصادي واستدامته. فالدول التي تعتمد على قطاع واحد أو على إنتاج واحد تعاني من اقتصاديات هزيلة وهشة. ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما تعلق الأمر بمورد طبيعي ناضب مثل النفط. وبهذا الخصوص، تكمن أكبر عيوب الاقتصاد الكويتي في اعتماده على مصدر دخل رئيسي وحيد حيث تشكل مدخولات النفط أكثر من 90% من الإيرادات الإجمالية للدولة (أنظر جدول 2).

جدول (2): إيرادات المالية العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)

| 2009/2008 | 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-------------------|
| 11652.6 (91.9%) | 17719.5 (93.1%) | 14511.5 (93.6%) | 12955.4 (94.4%) | الإيرادات النفطية |
| 12678.7 | 19022.6 | 15509.3 | 13728.1 | جملة الإيرادات |

المصدر: وزارة المالية، 2009.

ويتضح من الجدول (3) أدناه أن التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على أداء القطاع النفطي. وفيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية فهي في غالبيتها قطاعات خدمية غير مؤهلة بشكلها الحالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير متطلبات التنمية المستدامة.

جدول (3): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون دينار) لدولة الكويت

| 2007 | 2006 | 2005 | |
|------------------|------------------|------------------|------------------------------|
| 17347.6 (55%) | 16478.3 (56%) | 12232.8 (52%) | قطاع النفط والمنتجات النفطية |
| 14402.5 (45%) | 12991.3 (44%) | 11360.4 (48%) | القطاعات غير النفطية |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

إضافة إلى ما سبق، تواجه معظم الدول العربية عموماً ودول الخليج العربية بالخصوص شكلاً آخر من أشكال الهشاشة المهددة للأمن الاقتصادي وهي عدم القدرة على ضمان الأمن الغذائي. وقد أشار إعلان الكويت الصادر عن الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة تعزيز الأمن الغذائي والمائي لدول المنطقة حيث قلة المساحات الزراعية وانخفاض إنتاجيتها وقلة المياه والمساحات الشاسعة من الصحاري. كما أعربت الكويت عن أهمية إنشاء مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها على المدى المتوسط والبعيد.

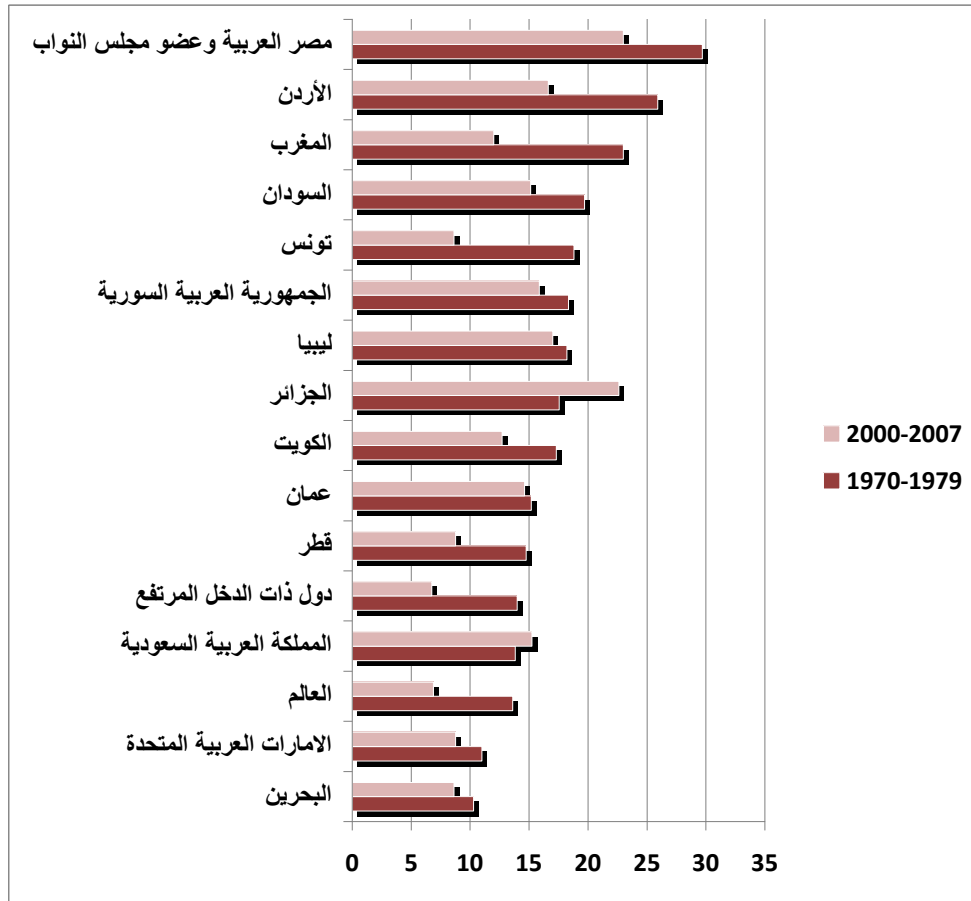
عند الحديث عن الأمن الغذائي، عادة ما يقع التمييز بين مستويين: الأمن المطلق والأمن النسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. فالمقصود بالأمن الغذائي إنما هو الأمن الغذائي النسبي القائم على ثلاثة مرتكزات: وفرة السلع الغذائية الأساسية، وجود تلك السلع في السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية والطبيعية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي. وقد ساهم عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة في معظم الدول العربية في توطيد التبعية الغذائية للخارج والابتعاد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي. فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة تزيد عن 29% في عام 2007 لتبلغ حوالي 24 مليار دولار. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 55% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية مما أثر سلباً في نسبة الاكتفاء الذاتي الذي لم يتجاوز 48% سنة 2007. وينذر مسار التنمية الزراعية العربية بمزيد من الاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت.

وقد يكمن أحد أسباب العجز الغذائي العربي في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية من موارد طبيعية وبشرية ومالية. فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية من مياه وأراضي قابلة للزراعة في دول تتميز بشح مواردها المالية، في حين يتوافر في عدد قليل من الدول العربية ثروة نفطية هائلة يقابلها ندرة وشح في المياه وفي الأراضي الصالحة للزراعة. ولكون الموارد

المالية في الدول النفطية عاجزة عن إنتاج ما يكفيها من الغذاء، وبقاء جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل أو بإنتاجية ضعيفة في الدول الأخرى بسبب ضعف الاستثمارات وشحة تمويلها، فإنه من الضروري تعجيل التكامل بين هذه الدول من أجل الخروج من العجز الغذائي الذي تعاني منه مجموعة الدول العربية .

شكل (3): واردات الأغذية (% من واردات البضائع)



بالاعتماد على مؤشر حصة واردات الأغذية من مجموعة واردات البضائع كأحد مؤشرات التبعية الغذائية، يتضح من الشكل (3) أعلاه أن كل الدول العربية باستثناء الجزائر والسعودية استطاعت من أن تخفّض من قيمة هذا المؤشر. فلم تعد تمثل الواردات الغذائية في السنوات الأخيرة سواء 13% من مجموع واردات السلع في دولة الكويت وذلك بالمقارنة مع 17% في فترة السبعينات. إلا أن هذه الحصة رغم انخفاضها تبقى أعلى من المتوسط الدولي في نفس الفترة والذي لم يتجاوز 7%.

جدول (4): نسبة التركز السلمي لواردات الكويت من الغذاء

| السلمة | ثلاثة أهم دول | 1988 | ثلاثة أهم دول | 2008 |
|----------------------------------|---|----------------------|--|----------------------|
| الحيوانات الحية باستثناء الأسماك | • الهند • البرازيل • استراليا | 16.3 15.6 12.1 | • استراليا • الهند • المملكة المتحدة | 16.5 15 8.7 |
| لحوم طازجة ومجمدة ومحفوظة | • البرازيل • الهند • الولايات المتحدة | 25.5 17.6 15.4 | • الدانمارك • فرنسا • استراليا | 59.6 13.4 9 |
| الأسماك وطعام البحر | • الهند • اليابان • المملكة المتحدة | 61.9 15 5 | • الهند • اليابان • المملكة المتحدة | 20.6 17.5 16.5 |
| الحبوب | • الهند • باكستان • ألمانيا | 42.4 15.1 10.4 | • الهند • المملكة المتحدة • استراليا | 46.2 10.5 5.9 |
| الخضار والفاكهة | • مصر • الأردن • الهند | 26 15.9 10 | • الهند • إيطاليا • أسبانيا | 15.9 11.1 10.4 |
| السكر/ السكرات والعسل | • الإمارات • ألمانيا • بلجيكا | 44.5 18 15.2 | • ألمانيا • فرنسا • المملكة المتحدة | 34.4 9.2 8.8 |
| قهوة وشاي وكاكاو والتوابل | • سيرلانكا • الهند • المملكة المتحدة | 41.2 25.7 7.1 | • المملكة المتحدة • الهند • أسبانيا | 19.6 15.1 10.7 |

المصدر: محسوبة من قاعدة بيانات ComTrade للأمم المتحدة (قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية).

كما أنه تتجسد مخاطر الاعتماد على الاستيراد من الخارج إذا ما اتضح أن ذلك الاستيراد يتألف من سلع غذائية رئيسية للمواطن الكويتي كالحبوب واللحوم والسكر، وأن نسبة التركيز لواردات الكويت من الغذاء (أنظر جدول 4 أعلاه) وفقاً للدول المصدرة، وإن خفت حدتها، لا يبعث على الارتياح من وجهة نظر الأمن الغذائي.

خامساً - الخاتمة

إن الثروة النفطية الكبيرة لدى عدد من الدول العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لأنها تخفي مواطن الضعف البنوي في تلك الاقتصادات وما ينتج عنها من تهديد للأمن الاقتصادي

للدول والمواطنين على حدّ سواء . قدمت هذه الورقة بعض الملاحظات حول خاصيتين أساسيتين لهما تأثير كبير على الأمن الاقتصاديّ بدولة الكويت في ظلّ التقلبات الإقليمية والدولية وهما هشاشة الاقتصاد المرتبط بالنفط وتداعيات قلة الأراضي الزراعية على الأمن الغذائي . قد لا نجد حلولاً اقتصادية مقنعة ومجدية على الأمن القصير والمتوسط لتحقيق التنوع الاقتصادي للتصدي للهشاشة البنوية الناجمة عن النمو المرتكز على النفط، وكذلك تحويل أراضي قاحلة إلى مناطق خصبة لتفادي التبعية الغذائية في المواد الأساسية . ولكن لا يمكن نفي الأهمية الاستراتيجية لمثل هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية والأمن الإنساني .

المراجع

تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
علي عبدالقادر علي، 2010، ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية، ورقة عمل
API/WPS 1003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
موقع الإدارة المركزية للإحصاء، <http://mopweb4.mop.gov.kw> .
وزارة المالية، 2009، بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية ومشروع الميزانية للسنة المالية
2010/2009، دولة الكويت، مارس .

British Petroleum, (2009), Statistical Review of World Energy, Full Report.

Crane, K., A. Goldthau, M. Toman, T. Light, and others, 2009, Imported Oil and U.S. National Security, RAND Corporation.

McGinley, J. E., (2009), Oil and Conflict: Fatal Attraction? A Correlation Examination of Oil Resources and Armed Conflict Strategic Insights, Vol. VIII, Issue 5, December.

National Intelligence Council, (2008), Global Trends 2025: A Transformed World, November.

UN ComTrade Database.

Previous Publications

| No | Author | Title |
|--------------|---|--|
| API/WPS 9701 | جميل طاهر | النقط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات |
| API/WPS 9702 | Riad Dahel | Project Financing and Risk Analysis |
| API/WPS 9801 | Imed Limam | A SOCIO-ECONOMIC TAXONOMY OF ARAB COUNTRIES |
| API/WPS 9802 | محمد عدنان وديع بلقاسم العباس | منظومات المعلومات لأسواق العمل الخليجية |
| API/WPS 9803 | Adil Abdalla | The Impact of Euro-Mediterranean Partnerships on Trade Interests of the OIC Countries |
| API/WPS 9804 | رياض دهال حسن الحاج | حول طرق الخصخصة |
| API/WPS 9805 | Ujjayant Chakravorty Fereidun Fesharaki Shuoying Zhou | DOMESTIC DEMAND FOR PETROLEUM PRODUCTS IN OPEC |
| API/WPS 9806 | Imed Limam Adil Abdalla | Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA |
| API/WPS 9901 | Karima Aly Korayem | Priorities of Social Policy Measures and the Interest of Low-Income People; the Egyptian Case |
| API/WPS 9902 | Sami Bibi | A Welfare Analysis of the Price System Reforms' Effects on Poverty in Tunisia |
| API/WPS 9903 | Samy Ben Naceur Mohamed Goaid | The Value Creation Process in The Tunisia Stock Exchange |
| API/WPS 9904 | نجاة النيش | تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية |
| API/WPS 9905 | Riad Dahel | Volatility in Arab Stock Markets |
| API/WPS 9906 | Yousef Al-Ebraheem Bassim Shebeb | IMPORTED INTERMEDIATE INPUTS: IMPACT ON ECONOMIC GROWTH |
| API/WPS 9907 | Magda Kandil | Determinants and Implications of Asymmetric Fluctuations: Empirical Evidence and Policy Implications Across MENA Countries |
| API/WPS 9908 | M. Nagy Eltony | Oil Price Fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using a VAR Model |
| API/WPS 9909 | علي عبد القادر | إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الأمان والواقع |
| 1API/WPS 000 | محمد عدنان وديع | التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية |
| 2API/WPS 000 | محمد ناجي التوني | برامج الأفتست : بعض التجارب العربية |
| API/WPS 0003 | Riad Dahel | On the Predictability of Currency Crises: The Use of Indicators in the Case of Arab Countries |
| API/WPS 0004 | نسرين بركات عادل العلي | مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية |

| No | Author | Title |
|--------------|---|--|
| API/WPS 0101 | Imed Limam | Measuring Technical Efficiency Of Kuwaiti Banks |
| API/WPS 0102 | Ali Abdel Gadir Ali | Internal Sustainability And Economic Growth In The Arab States |
| API/WPS 0103 | Belkacem Laabas | Poverty Dynamics In Algeria |
| 4API/WPS 010 | محمد عدنان وديع | التعليم وسوق العمل : ضرورات الاصلاح - حالة الكويت |
| API/WPS 0105 | محمد ناجي التوني | دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية |
| 6API/WPS 010 | نجاة النيش | الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة : آفاق ومستجدات |
| API/WPS 0107 | Riad Dahel | Telecommunications Privatization in Arab Countries: An Overview |
| 8API/WPS 010 | علي عبد القادر | أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري |
| 0201API/WPS | أحمد الكواز | مناهج تقدير المداخل المختلطة في الأقطار العربية |
| 2020API/WPS | سليمان شعبان القدسي | الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي |
| 3020API/WPS | Belkacem Laabas and Imed Limam | Are GCC Countries Ready for Currency Union? |
| 4020API/WPS | محمد ناجي التوني | سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية : تحليل للتجربة الكويتية |
| 5020API/WPS | Mustafa Babiker | Taxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation |
| 6020API/WPS | Ibrahim A. Elbadawi | Reviving Growth in the Arab World |
| 7020API/WPS | M. Nagy Eltony | The Determinants of Tax Effort in Arab Countries |
| 0208API/WPS | أحمد الكواز | السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري |
| 9020API/WPS | Mustafa Babiker | The Impact of Environmental Regulations on Exports: A Case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical Industry |
| 3010API/WPS | Samir Makdisi, Zeki Fattah and Imed Limam | Determinants Of Growth In The Mena Countries |
| 3020API/WPS | طارق نوير | دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " |
| 3030API/WPS | M. Nagy Eltony | Quantitative Measures of Financial Sector Reform in the Arab Countries |
| 3040API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | Can the Sudan Reduce Poverty by Half by the Year 2015? |
| 3050API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | Conflict Resolution and Wealth Sharing in Sudan: Towards an Allocation Formula |
| 3060API/WPS | Mustafa Babiker | Environment and Development in Arab Countries: Economic Impacts of Climate Change Policies in the GCC Region |
| 3070API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | Globalization and Inequality in the Arab Region |
| 3080API/WPS | علي عبد القادر علي | تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية |

| No | Author | Title |
|--------------|--|---|
| API/WPS 0401 | Belkacem Laabas and Imed Limam | Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth |
| API/WPS 0402 | Ali Abdel Gadir Ali | Poverty in the Arab Region: A Selective Review |
| API/WPS 0403 | Mustafa Babiker | Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature |
| API/WPS 0404 | Ali Abdel Gadir Ali | On Financing Post-Conflict Development in Sudan |
| 1050API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan |
| 1060API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | Growth, Poverty and Institutions: Is there a Missing Link? |
| 2060API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results |
| 3060API/WPS | Ahmad Telfah | Optimal Asset Allocation in Stochastic Environment: Evidence on the Horizon and Hedging Effects |
| 0460API/WPS | Ahmad Telfah | Do Financial Planners Take Financial Crashes In Their Advice: Dynamic Asset Allocation under Thick Tails and Fast volatility Updating |
| 0701API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | Child Poverty: Concept and Measurement |
| 0702API/WPS | حاتم مهران | التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي |
| 0801API/WPS | Weshah Razzak | In the Middle of the Heat The GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenback |
| 2080API/WPS | Rabie Nasser | Could New Growth Cross-Country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria During 1965-2004? |
| 3080API/WPS | Sufian Eltayeb Mohamed | Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model |
| 4080API/WPS | Weshah Razzak | Self Selection versus Learning-by-Exporting Four Arab Economies |
| 0805API/WPS | رشا مصطفى | اتفاقية أعمادير: نحو بيئة أعمال أفضل |
| 0806API/WPS | Mohamed Osman Suliman & Mahmoud Sami Nabi | Unemployment and Labor Market Institutions: Theory and Evidence from the GCC |
| 0901API/WPS | Weshah Razzak & Rabie Nasser | A Nonparametric Approach to Evaluating Inflation-Targeting Regimes |
| 0902API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | A Note on Economic Insecurity in the Arab Countries |
| 0903API/WPS | وشاح رزاق | الأزمة المالية الحالية |
| 0904API/WPS | Ali Abdel Gadir Ali | The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies |
| 0905API/WPS | Belkacem Laabas Walid Abdmoula | Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments |

| No | Author | Title |
|--------------|-------------------------------------|---|
| 0906API/WPS | Ibrahim Onour | North Africa Stock Markets: Analysis of Unit Root and Long Memory Process |
| 0907API/WPS | Walid Abdmoula | Testing the Evolving Efficiency of 11 Arab Stock Markets |
| 0908API/WPS | Ibrahim Onour | Financial Integration of North Africa Stock Markets |
| 0909API/WPS | Weshah Razzak | An Empirical Glimpse on MSEs Four MENA Countries |
| 0910API/WPS | Weshah Razzak | On the GCC Currency Union |
| 0911API/WPS | Ibrahim Onour | Extreme Risk and Fat-tails Distribution Model: Empirical Analysis |
| 0912API/WPS | Elmostafa Bentour Weshah Razzak | Real Interest Rates, Bubbles and Monetary Policy in the GCC countries |
| 1001API/WPS | Ibrahim Onour | Is the high crude oil prices cause the soaring global food prices? |
| 1002API/WPS | Ibrahim Onour | Exploring Stability of Systematic Risk: Sectoral Portfolio Analysis |
| 1003API/WPS | علي عبدالقادر علي | ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية |
| 1004API/WPS | أحمد الكواز | بعض مفاهيم التدريب مع إشارة للمعالجة النظرية الاقتصادية |
| 1005API/WPS | بلقاسم العباس وشاح رزاق | Taxes, Natural Resource Endowment, and the Supply of Labor: New Evidence. |
| 1006API/WPS | رياض بن حليلي عادل عبدالعظيم | Tourism in Arab South Mediterranean Countries: The Competitiveness Challenge |
| 1007API/WPS | Riadh Ben Jelili | Conventional and Corrected Measures of Gender-related Development Index (GDI):What Happens to the Arab Countries Ranking? |
| 1008API/WPS | أحمد الكواز | هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة |
| 1009API/WPS | Ibrahim Onour | The Global Financial Crisis and Equity Markets in Middle East Oil Exporting Countries |
| 1010API/WPS | Walid Abdmoula Belkacem Laabas | Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators |
| 1011API/WPS | Hadeel Abu Loghod | Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council countries |
| API/WPS 1012 | Ibrahim Onour Abdelgadir Abdalla | Efficiency of Islamic Banks in Sudan: A Non-Parametric Approach |
| API/WPS 1013 | Riadh Ben Jelili | Firm Heterogeneity and Productivity: The Contribution of Microdata |